AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

قياس وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية (البطالة، التضخم، سعر الصرف وعرض النقد)على معدل الفقر في العراق للمدة 2004–2020

Measuring and analyzing the impact of economic variables (unemployment، inflation، exchange rate and cash offer) on the poverty rate in Iraq for the period of 2004-2020

ا.م. د علي وهيب عبد الله[1]

ا. م. د علياء حسين خلف[2]

Ali Wahib Abdullah

Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkroushi

aliwaheebeco@uodiyala.edu.iq

aliaeco@uodiyala.edu.iq

جامعة ديالى – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

المستخلص:

يسعى هذا البحث إلى قياس وتحليل تأثير مجموعة من المتغيرات الاقتصادية: (البطالة ،التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي ،وعرض النقد على معدل الفقر في العراق للمدة 2004- 2020 وأُستعمِلَ انموذج الانحدار الذاتي لمدد الابطاء الموزعة (ARDL) لقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وأظهرت النتائج أن زيادة البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل الفقر بنسبة 0.83% ، في حين أن نمو الناتج بنسبة 1% يُسهم في تخفيض معدل الفقر بنسبة 0.87% كما أن النموذج المقدر معنوي؛ بسبب أن القيمة الاحتمالية لاختبار F أقل من مستوى المعنوية 5% وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر، قد بلغت 79.59% ، وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة ((معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي التضخم سعر الصرف عرض النقد) يفسرون حوالي 79.59% من التغيرات الحاصلة في معدل الفقر.

أوصى البحث بضرورة تعزيز الاستثمارات الإنتاجية وتنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يُسهم في خفض معدلات الفقر.

ويقسم البحث على ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي والفقر (وفق منظور تحليلي)، وجاء المبحث الثاني: قياس العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية ومعدل الفقر في العراق، وتناول المبحث الثالث: رؤى ومعالجات لتخفيض معدلات الفقر في العراق، ومن ثم، التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: قياس المتغيرات، تحليل المتغيرات، معدل الفقر، منظور التنمية الاقتصادية، العراق.

Abstract

This research seeks to measure and analyze the impact of a group of economic variables (unemployment، inflation، exchange rate، gross domestic product، and display cash on the poverty rate in Iraq for the period 2004-2020. The self-decline model for the ARDL) was used to measure short and long-term relationships. Between these variables، the results showed that increasing unemployment by 1% leads to an increase in the poverty rate by 0.83%، while the growth of the output by 1% contributes to reducing the poverty rate by 0.87%، and the estimated model is moral due to the fact that the potential value of the F test is less than a level. Moral 5% and the explanatory force of the estimated model reached 79.59%، and this means that the interpreted variables ((unemployment rate and gross domestic product inflation price exchange rate) explain about 79.59% of the changes in the poverty rate. I recommend the research to enhance production investments and diversify the economy to reduce Dependence on oil and achieving economic stability in a way that contributes to reducing poverty rates.

The research is divided into three investigations that include the first topic theoretical rooting of macroeconomic and poverty variables (according to an analytical perspective). The second topic came: measuring the relationship between some economic variables and the rate of poverty in Iraq، and the third topic dealt with: visions and treatments to reduce poverty rates in Iraq، and conclusions were reached And recommendations.

Key words: measuring the variables، analysis of variables، poverty rate، economic development perspective، Iraq.

المقدمة:

يعد الحد من الفقر وخفض معدلاته محوراً أساسياً في أي سياسة تنموية، ويتطلب تحقيقه تبني سياسات اقتصادية توازنية بين تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل معاً، ولاتزال العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر محوراً للنقاش والجدل في الأدبيات الاقتصادية، فبينما يذهب بعضهم إلى وجود علاقة حتمية بين الاثنين، أي أن تحقيق النمو الاقتصادي يدفع إلى تحسين رفاهية الأفراد والحد من معدلات الفقر، نجد أن بعضهم الآخر يشير إلى أن هذه العلاقة هي علاقة مشروطة بأثر هذا النمو على توزيع الدخل.

إن الآثار الاقتصادية التي تعكسها مشكلات الاقتصاد الكلي، تظهر بشكل واضح على جميع القطاعات على وفق مستوى الاقتصاد القومي وتظهر بشكل واضح على أغلب أفراد المجتمع، كما أن الواقع يؤكد أن كثيراً من السياسات الاقتصادية الكلية لها أثر مباشر وأخر غير مباشر في الفقر، إذ إن الفقر بوصفه ظاهرة تمتد جذورها إلى مجموعة تشوهات واختلالات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن أهم هذه التشوهات هي التشوهات الاقتصادية، وتجارب الدول المختلفة تؤكد أن وجود الاختلالات الهيكلية واستمرارها في أي اقتصاد يُبعد النتائج الإيجابية الناجمة عن هذا الاقتصاد، وهذا يترك تداعياته على شكل تباطؤ في معدلات النمو، ومن ثمَّ، انعكاسهُ على مستوى المعيشة وتعميق ظاهرة الفقر.

إن سياسات الاقتصاد الكلي تترك آثارها وتداعياتها على الفقر، لأن ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكل مقولات الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، فالفقر يرتبط بالناتج الإجمالي والدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والتوظف و بالمستوى العام للأسعار وبالسياسة النقدية والمالية للدولة، وفي وضع البلد الاقتصادي من حيث الرواج أو التضخم، كما يتأثر الفقر بكل متغيرات هذه العوامل والسياسات الاقتصادية الكلية وأثرها في الحد من الفقر، وبناء على ما سبق سنقوم باستعراض العلاقة وتحليلها لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات الفقر، إذ سيستعرض البحث العلاقة بين الفقر والبطالة والتضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، ثم العلاقة بين عرض النقد والفقر، وتأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أحد الموضوعات المهمة عبر قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على معدلات الفقر في العراق ، والبحث عن طرق وسياسات ورؤى لمكافحة مشكلة الفقر التي تعد أحدى الطرق المهمة ولما لها من دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وتتمثل مشكلة البحث في قياس وتحليل مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية المتمثلة معدل البطالة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، وعرض النقد على معدل الفقر في العراق؟)،وتتمحور فرضية البحث حول استعمال **تقدير انموذج (ARDL)** لتوضيح أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل الفقر، وبيان مدى تأثيرها في متغير الفقر ومعرفة أي من هذه المقاييس أكثر تأثيراً، ونشير أن المتغيرات المستقلة تتمثل بـ (البطالة ، والتضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، وعرض النقد) والمتغير التابع يتمثل بـ (معدل الفقر).

يتمثل هدف البحث بقياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل الفقر في العراق للمدة 2004-2020، كما يهدف إلى وضع رؤى وسياسات لمعالجة الفقر، ولغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيتهُ،فقد اعتمد ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي والفقر (وفق منظور تحليلي)، والمبحث الثاني: تضمن الجانب التطبيقي باستعمال منهج القياس الاقتصادي ، والمبحث الثالث: رؤى ومعالجات لتخفيض معدلات الفقر في العراق.

مشكلة البحث: تتضح معالم الإشكالية التي نريد معالجتها وهي :

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل الفقر في العراق؟ لتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية طرحنا الأسئلة الفرعية الآتية:

- س1: ما الأسس التحليلية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (البطالة، التضخم، وسعر الصرف، وعرض النقد ومعدل الفقر؟

- س2: ما الآثار التي يمكن أن تعكسها المتغيرات الاقتصادية على معدل الفقر؟

فرضية المشكلة: يقوم البحث على الكثير من الفرضيات التي سنعمل على اختبار مدى صحتها من عدمه، كذلك من خلال تحليل هذا الموضوع، وتتمثل هذه الفرضيات:

- هنالك علاقة توازنيه طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة.
- إن المتغيرات المفسرة (معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي التضخم سعر الصرف عرض النقد) تؤثر في معدل الفقر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معرفة نوع الأثر بين متغيرات الاقتصاد الكلي (البطالة والتضخم وسعر الصرف والناتج المحلي وعرض النقد على معدل الفقر والبحث عن معالجات للآثار السلبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع مكونات الاقتصاد الوطني من مؤسسات وأفراد، بالحد من التضخم والبطالة وزيادة متوسط الدخل الفردي، كما لها أثر فاعل في كثير من البلدان في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو.

أهداف البحث:

تتمثل أهم الأهداف التي نصبوا إليها من خلال البحث هي:

قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي وتحليلها، على معدل الفقر في العراق، ومعرفة مدى استجابة المتغيرات الاقتصادية في التأثير على الفقر، ومدى فاعلية الاعتماد على المعالجات في ظل محدودية الوعي الاجتماعي والتدني الكبير في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضعف أثر الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي، ومحدودية الخبرة في انتهاج السياسة النقدية وتقويمها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث:

تم اعتماد البحث المنهج الاستنباطي التحليلي بالأسلوب القياسي باستعمال نموذج ARDL المعتمد على عدد من الجداول الإحصائية المتضمنة بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، تقارير مختلفة.

هيكلية البحث: ويقسم البحث إلى ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي والفقر (وفق منظور تحليلي) وجاء المبحث الثاني: قياس العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية ومعدل الفقر في العراق، وتناول المبحث الثالث: رؤى ومعالجات لتخفيض معدلات الفقر في العراق.

الدراسات السابقة:

1- زيد حبيب حسين المحياوي ، تأثيرات النزاعات على مسار التنمية المستدامة في العراق- رؤية استشرافية ، اطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ،2020 م جزءاً من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تكمن مشكلة الدراسة انعدام المساواة وتفشي الفقر وانعدام الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مع فقدان الشرعية لمؤسسات الدولة ادى إلى انعدام ثقة المواطن بالدولة يمثل تحدياً امام تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، وتهدف الدراسة إلى الدراسة الاقتصادية لموضوع النزاعات والتعرف على انواع النزاعات في العراق وتشخيص مسبباتها ومعرفة آثارها ،وتثبيت نوع العلاقة بين النزاعات والتنمية والامن من الناحية النظرية والعملية واستنتجت الدراسة أثر النزاعات على زيادة نسبة الفقر وارتفاع معدلات البطالة والسكن العشوائي وتردي الخدمات الصحية فضلا عن تدني جودة التعليم وهذه العوامل جعلت من غير الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وتوصي الدراسة إعادة بناء السلام وتحويل الاقتصاد الحربي إلى اقتصاد انتاجي وتغليب الهوية الوطنية والشعور الحقيقي بالمواطنة والعمل على انجاحها.

2- حسين علي سلطان، دور السياسة المالية في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخول (دراسة تطبيقية في الاردن واليمن للمدة 1990 – 1999) ، اطروحة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،2006 م جزءاً من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، وتعاني معظم بلدان العالم من مشكلة التفاوت في توزيع الدخل بين سكانها، ويتضح ذلك على الأخص في الدول النامية التي تفتقر إلى الكثير من السياسات والاجراءات والتشريعات التخطيطية التي يلاحظ فيها تركز مكاسب التنمية في أيدي فئات قليلة ومحدودة من السكان، وقد صارت مسألة توزيع الدخل من أكثر المسائل جدلاً في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من أهمية حيوية في التوزيع المتساوي بين أفراد المجتمع،تستند الدراسة إلى فرضية مفادها: أن اجراءات السياسة المالية (بما فيها سياسات الاصلاح الاقتصادي بالتثبيت الهيكلي) قد تُسهم في التخفيف من حدة الفوارق في توزيع الدخول في نموذجي الدراسة (الاردن واليمن)، وتهدف الدراسة إلى التحقق من مدى مساهمة اجراءات السياسة المالية في التحقيق في التقليص من حدة الفوارق في توزيع الدخل من خلال استعمالها لأدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة في نموذجي الدراسة (الاردن واليمن). لم تؤدِ السياسة المالية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لافتقارها، للعدالة الضريبية، حيث يقع العبء الضريبي في كاهل ذوي الدخل المحدود، كما أن السياسات المالية الرامية إلى تحسين هيكل توزيع الدخل ينبغي ان تركز في توفير المزيد من فرص العمل وتنمية قوة العمل غير الماهرة في اكتساب الدخل، وفي هذا المجال فأن زيادة الاستثمارات وإعادة تخصيصها بين الاستعمالات المختلفة تمثل الإدة الرئيسة لرفع وتحسين معدل النمو الاقتصادي وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل.

3- نفين حسين محمد ،بحث بعنوان (أهم محددات الاقتصاد الكلي وآثارها على معدلات الفقر في مصر (خلال الفترة من 2000-2020) (باستعمال نموذج الانحدار المتعدد))،وتهدف الدراسة إلى دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي ذات المؤثرة على معدل الفقر في مصر ، و اعتُمدَ على متغيرات معدل التضخم معدل النمو الاقتصاد، معدل البطالة، سعر الصرف ،وصافى تدفقات الاستثمار، وهذه المتغيرات هي عبارة سلسلة زمنية من 2000 إلى 2020،لبناء نموذج اقتصاد قياسي يفسر أثر هذه على معدل الفقر في مصر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد، وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي والحد من معدل الفقر، ضرورة التوسع في شبكات الضمان الاجتماعي للحد من الفقر.

إن تحقيق مصر لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة كان له تأثير إيجابي على خفض معدلات الفقر، وكانت نتائج النموذج القياسي على أنصافى تدفقات الاستثمار الأجنبي هو الأكبر تأثيرا على معدل الفقر يتبعه معدل البطالة وسعر الصرف، ومن أهم التوصيات أهمها إنه يتعين على واضعي السياسات صياغة سياسات للرعاية الاجتماعية لحماية الأسر الأشد فقراً من تداعيات التضخم والبطالة، و ضرورة العمل على وضع سياسات للحد من معدل الفقر على المستوى القومي.

4- مها علاوي راضي آل عبيد الزهيري ، بحث بعنوان (سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في العراق)، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،2012 م جزءاً من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تكمن مشكلة الدراسة أن الاقتصاد العراقي في الواقع مر بظروف عصيبة انعكست على مجريات الأمور فيه بطريقة ألقت بظلالها على المستوى المعاشي لغالبية أبناء المجتمع العراقي، الأمر الذي أسهم في تعميق جذور الفقر في هذا المجتمع التي هي أصلا موجودة فيه بفعل الظروف التي عاشها في مراحل سابقه التي لم تكن مواتية وعلى جميع المستويات بالنسبة للإنسان العراقي .

أما فرضية الدراسة تنبع من سياسات مكافحة الفقر لها أثر إيجابي في رفع مستوى التنمية المستدامة في العراق ،

وتهدف الدراسة إلى دراسة واقع ومخاطر مشكلة الفقر في العراق اعتماداً على تحليل وتقييم سياسات خفض الفقر فيه ،معرفة مدى فاعلية سياسات خفض الفقر في تحسين واقع التنمية المستدامة في العراق ،وتكوين رؤية مستقبليه لما يجب إتباعه من إجراءات تسهم في تفعيل سياسات مواجهة الفقر لتصبح أكثر قدره في تعزيز المتطلبات التمويلية والتحفيزية لعملية التنمية المستدامة.

ومن أهم الاستنتاجات هي لم تؤدِ الدولة العراقية على الرغم من جدية مساعيها، الأثر الفاعل في إنقاذ الكثير من العراقيين من براثن الفقر، خصوصاً تلك الشرائح التي تسلل العوز المادي والأمراض إليها.

إن ما يحصل في العراق هو تدعيم لركائز الفقر وليس تدعيم لركائز التنمية المستدامة؛ لعدم وجود سياسات جادة تحاول تحقيق ذلك، ازداد معدل الفقر في العراق نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة من لدن الحكومة وعدم مراعاتها للفقراء.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل السياسات التي تعمل على استثمار الموارد الاقتصادية والنهوض بالقطاعات الإنتاجية وزيادة معدل النمو الإنتاجي وتحسين المستوى المعاشي واستثمار العوائد النفطية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية (زراعة – صناعة – تجارة)، واستغلال هذه العوائد في نقل البلد من اقتصاد وحيد الجانب إلى اقتصاد متنوع.

مجالات الافادة من الدراسات السابقة

1- إغناء مشكلة الدراسة وإثراء معلومات الباحث معرفياً حول متغيرات الدراسة.

2- أخذ خبرة واسعة تزود بها مما شكل حجر أساس في بناء قاعدة ارتكزت عليها هذه الدراسة وتكوين المسار الذي تم التوجه اليه.

المبحث الأول /التأصيل النظري لمتغيرات الاقتصاد الكلي والفقر (وفق منظور تحليلي)

أولا: الفقر والبطالة

إن تزايد معدلات الفقر والبطالة أخذ يُشكل خطورة على مستوى الاقتصاد الوطني وهدر للموارد الاقتصادية ، فالفقر يعني عدم توفر المستويات الأساسية للعيش من تعليم وخدمات اجتماعية وعدالة في التوزيع، فالفقر والبطالة متلازمان على المدى البعيد وان قضية البطالة والفقر لا تكمن في اتساع حجمها بل يتعدى الأمر إلى هيكلها ، وتعد مشكلتي البطالة والفقر من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وهي نتاج طبيعي لعدم فاعلية السياسات والاستراتيجيات التي تم اتباعها مع تزامنها بتتابع الازمات الاقتصادية خلال السنوات الماضية، وتشير احدث الإحصاءات الرسمية المتوفرة إلى ان نسبة البطالة في العراق تشكل (14%) من قوة العمل وهي تزداد بين الشباب (15-24 سنة) لتصل إلى أكثر من (34%)، وإذا ما اضفنا لها البطالة الناقصة (7%)،بالمقابل فان نسبتها ترتفع إلى حوالي (18%).

أما الفقر فيُشكل بحدود(20%) من اجمالي السكان وهذه المؤشرات مع عدم عدالة توزيع الدخل من جهة وعدم عدالة توزيع فرص العمل في القطاع العام أدت إلى اختلال الوضع العام. (الابراهيمي، 2020، صفحة 9)

هنالك عدد من المؤشرات المتعلقة بالفقر بالاعتماد على خطوط الفقر (خط الفقر النسبي ،المطلق ،والمدقع) والفقر المطلق الذي يستند إلى معيار حدّ الأقل من المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية ، فالفقر بهذا المعنى هو الحرمان من الموارد الاقتصادية التي تمكنه من اشباع حاجاته الأساسية بنحو ملائم ، وبعبارة أخرى فإن خط الفقر المطلق يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.

أما الفقر النسبي فهو الذي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر، ومن وقت لآخر معتمداً على كلف اشباع الحاجات المختلفة ، وفقاً للفقر النسبي قد يكون الفقير في بلد ما غنياً بالنسبة لبلد آخر ، فيمكن أن ينطبق المسكين بالمعنى الذي ذهب إليه الحنفية مع ما يسمى بالفقر النسبي ،والفقر المدقع ، وهو الذي يساوي الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلاّ لمدة قصيرة ومن مؤشراته هي :-

أ- **نسبة الفقر** (Headcount Index)

وهي التي تقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، ومن الجدير بالذكر أن عدد الفقراء غير حساس للفروقات في عمق الفقر وكذلك الحال بالنسبة لتوزيع الدخل ، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقراً إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالاً ، فإن المؤشر قد لا يتغير ، بل يتحسن ، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة.[0](الفارس ، 1997 : 29)

نسبة الفقر =عدد الافراد تحت خط الفقر/ مجموع السكان ×100

ب- **فجوة الفقر** (poverty Gap) وتمثل المسافة أو الفجوة بين مستويات الاستهلاك أو الدخل للفقراء وخط الفقر ، وبتعبير أخر أن فجوة الفقر تمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر .

$$APG= \sum_{i=1}^{n}(z - yi)$$

APG = فجوة الفقر المطلقة .

Z =خط الفقر للفرد .

Y= متوسط دخل الفقراء .

n =عدد الأفراد الفقراء .

ومن أجل المقارنة يستعمل مؤشر فجوة الفقر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر .

$$PPG=[\frac{1}{N}] \quad \sum_{i-1}^{n}(z - yi) \times 100$$

PPG= فجوة الفقر النسبية .

N = عدد السكان .

ج-شدة الفقر (Severity of Poverty)

تعكس مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن إيجادها بوصفها تساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوة الفقر النسبية للفقراء كافة.

$$PS=[\frac{1}{N}] \quad \sum_{i-1}^{n}[(z - yi)\backslash z]2 \times 100$$

ثانياً: الفقر والتضخم

يعد انحراف المتغيرات الاقتصادية عن مستوياتها التوازنية من أهم القنوات التي تُسهم في عملية امرار آثار التضخم غير المرغوب فيها عبر مسارها إلى مكونات المجتمع الاقتصادية وغيرها الذي تعد ظاهرة الفقر من أبرزها، إذ ان التضخم من

المتغيرات المفسرة للفقر في الاقتصادات العالمية ولا سيما تلك التي تسارعتْ معدلاتهِ فيها فهو يعد عاملاً مهماً يدفع معدلات الفقر نحو الارتفاع، وقد فسرت آليات التضخم والفقر في الأدبيات الاقتصادية عبر قناتين هما: (العراقي، 2008، صفحة 75)

1- قناة النمو الاقتصادي في احتواء معدل الفقر:

تُشير الكثير من التجارب الدولية إلى أهمية النمو الاقتصادي المستدام في احتواء الفقر؛ إذ إن الحد من الفقر يتطلب موارد اقتصادية قادرة على تحقيق معدلات نمو مستمرة.

أما عملية الربط بين مدى أهمية التضخم في التأثير في معدلات الفقر من خلال ما يَحدثهُ من تأثيرات في معدلات النمو الاقتصادي ، فبالرغم من جدلية العلاقة بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي؛ إذ يُشير إلى العلاقة ذات التأثير السلبي بين ارتفاع معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، لكن هنالك رأي اخر يُشير إلى طبيعة العلاقة الإيجابية الكامنة بين التضخم المنخفض ومعدل النمو الاقتصادي، وفي البلدان النامية ومنها العراق نرى تباين الآليات الكامنة وراء توليد المعدلات المنخفضة للتضخم وبفعل هذه الاختلالات المتأصلة في البنية الاقتصادية تصبح قضية السيطرة على المعدلات المنخفضة للتضخم واستثمارها لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي مسالة مقلقة، كما أن الفقراء هم أكثر حساسية للتضخم، كما أن له انعكاسات وتأثير في تقييد الاستثمار ويؤثر على التنمية الاقتصادية ومضاعفة تكلفتها من خلال فقدان الثقة بالعملة المحلية وارتفاع الميل الحدي إلى الاستهلاك، كما ينعكس هذا التأثير على الكفاءة الاقتصادية، إذ إن ارتفاع التضخم سيؤدي إلى انخفاض العائد على راس المال ومن ثم انخفاض الإنتاج.

2- قناة توزيع الدخل وعلاقتهِ بمعدل الفقر

يمارس التفاوت في توزيع الدخل أثر في توسيع دائرة الفقر؛ إذ تُشير الدراسات الاقتصادية إلى أن سوء توزيع الدخل يُشكل أحد العوامل الدافعة في ظهور الفقر وتعميقهُ، وان السعي لتقليص التفاوت قد يقود إلى تقليص معدلات الفقر وهكذا تظهر أهمية التضخم في التأثير غير المرغوب فيه في معدلات الفقر لما يسببهُ من اختلال في الأوضاع الداخلية بين الفئات المختلفة، ومن هنا يمكن القول بأن للتضخم أثراً في معدلات الفقر عبر مسارات تنعكس على معدلات النمو الاقتصادي فتدفعها إلى الانخفاض، وعلى طبيعة توزيع الدخل في غير صالح الفئات ذات الدخول المنخفضة.

ثالثاً: الفقر وسعر الصرف

تَعد تقلبات أسعار صرف العملة المحلية إزاء الدولار واحدة من التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده على قطاع النفط بنسبة كبيرة في تحصيل إيراداته مما له انعكاسات قد تكون سلبية من جهة وإيجابية من جهة أخرى. و تَظهر آثار هذه الانعكاسات في أغلب القرارات المالية وخصوصا قرارات الانفاق على القطاعات الاقتصادية المهمة (الصناعة، الزراعة)؛ فضلاً عن الآثار التي قد تظهر في ميزان المدفوعات ليمتد مسار هذه التأثيرات إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن ثم التأثير في الانفاق على قطاعات خدمية مهمة منها الصحة والتعليم.

وتعد عملية تخفيض قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار دون خضوعه لقواعد العرض والطلب قضية لها تداعيات في الأوضاع الاجتماعية والمعيشية. وتقدّم هذه السياسات احياناً على أنها عملية إعادة هيكلة الاقتصاد برمته بهدف تعزيز قدراته التنافسية من أجل تخفيض الاستيراد وزيادة التصدير، إلا أن التجارب التاريخية أثبتت أن سياسات التصحيح الهيكلي وخاصة عند تحرير سعر الصرف سببت انكماشاً اقتصادياً في أغلب البلدان التي طبّقتها.

إن تخفيض سعر الصرف دون بناء قاعدة إنتاجية تحمي العملة الوطنية، له تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة على كافة المستويات، منها: (عمر 2003، 17)

1- آثاره على الطلب الكلي يتفق الاقتصاديين حول أن الدين العام له آثار على الطلب الكلي في الأجل القصير حيث يُمكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل لهُ آثار تحجيم الطلب عندما تقترض الحكومة لسداد ديونها السابقة والذي لا يمثل طلباً.

2- آثاره على الادخار والاستثمار إذ إن الدين العام يعني مزاحمة الحكومة في أسواق رأس المال بما يحرم القطاع الخاص من الموارد ومن ثم يؤثر على تنفيذ الخطة الاستثمارية والناتج المحلي تباعاً

3- أما آثاره على المالية العامة، فأن الدين العام يستعمل لتمويل عجز الموازنة، وإن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة يترتب عليه بأن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نموّ أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة ،وهكذا فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذى يترتب عليه تزايد الدين العام واستدامتهِ في حلقة مفرغة مما يؤثر على الأداء المالي العام ، ومن جانب آخر فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات، وحوالى نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

4- آثاره على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخله في ميزان المدفوعات مما يسهم في تخفيض العجز الكلى في هذا الميزان فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهذا ما يحدث في العراق نظراً لتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وخفض الاستثمارات والقروض الأجنبية.

5- الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين: عادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر تال له، وإذا كان الجيل الذى حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويمكن القول إن الجيل التالي قد انتفع بالقروض لو استعملت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض، ولكن الحالة في تختلف إذ أن الحكومة تستدين لتمويل العجز الجاري أي للإنفاق على خدمات يستفيد بها الجيل الحالي فقط، هذا فضلاً على أن الحكومة تقترض ولا تستعمل ما تقترضه في تمويل استثماراتها وهذا يؤدي إلى عدم العدالة بين الأجيال من المواطنين بما يظلم الأجيال اللاحقة.

رابعاً: الفقر والناتج المحلي الإجمالي

تُشكل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في توزيع الدخل، ومن ثم معدلات الفقر لأول مرة في كتابات الاقتصاديين المنتمين إلى المدرسة المحدثة، فوفقاً لهذه النظرية فإن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة يلعب نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة إلى النمو من خلال علاقات التشابك الأمامية والخلفية بين هذه القطاعات، وهو ما عرفه مارشال بالوفورات الخارجية، وهكذا فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة في مختلف القطاعات وليس القطاع المسئول عن النمو فحسب إلا أن بداية دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر بصورة تفصيلية كانت في إطار ما عرف بفرضية كوزنتز إذ تذهب هذه الفرضية إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بالتفاوت في توزيع الدخل ومن ثم الفقر في علاقة على شكل حرف (U) المقلوب، حيث تتراجع عدالة توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي نتيجة تركز المدخرات في الفئات ذات الدخل الأعلى وبعدها تبدأ في التحسن عندما يرتفع معدل النمو وهذا يرجع أساساً إلى عاملين: الأول: تركز المدخرات في البداية مع فئات الدخل العليا والتي تحولها إلى أصول قابلة للاستثمار ليتمكن هؤلاء من الاستحواذ على الحصة الأكبر من دخول تلك الأصول والممتلكات مقارنة بالفئات الأخرى، بينما العامل الثاني، فيتمثل في التغير الهيكلي في اقتصاد الدول مع تطورها وتحولها إلى الاقتصاد الصناعي حيث تنتقل العمالة من القطاعات منخفضة العائد والإنتاجية (الزراعة) إلى قطاعات أعلى دخلاً (الصناعة)، ومن ثم فآليات السوق الحرة وإن كانت تنزع في البداية إلى عدم المساواة وتركز الثروات، إلى أنها ما تلبث أن تصحح هذا الوضع مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. (السيد، 2015، صفحة 17)

خامساً: الفقر وعرض النقد

تؤثر السياسة النقدية على الفقر وعدم المساواة في كل من المدى القصير وكذلك المدى الطويل؛ إذ نجد ان طبيعة العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل تسير في اتجاهين متعاكسين، فالسياسة النقدية التوسعية ترتبط بتحسين أوضاع الفقراء على المدى القصير، أما على المدى البعيد فتسعى إلى انخفاض التضخم واستقرار نمو إجمالي الطلب الذي يرتبط بتحسن رفاهية الفقراء.

فإننا نستنتج أن السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض التضخم واستقرار الطلب لتحسين حياة الفقراء. (الدين، 2020، صفحة 127)

ويعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي ،وان مكوناته تعكس الصورة الحقيقية لمدى تطور الجهاز المصرفي والوعي لدى الجمهور وتطور الاسواق النقدية والمالية حيث تعد اداة عرض النقد من اولى اهتمامات البنوك المركزية وهذا يعني المحافظة على مستوى العملة المحلية وقوتها الشرائية وسعر صرف العملة تجاه أسعار الصرف والعملات الأخرى، وفي ضوء العلاقة ما بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي فأن هناك علاقة تأثير، أي ان في حال حدوث تغير في عرض النقد من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية فأن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات نتيجة العلاقة العكسية ما بين الاستثمار وسعر الفائدة، مما يولد زيادة في الدخل الذي يزيد من الطلب الكلي مشكل حافز في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والعكس في حال اتباع السلطة النقدية سياسة انكماشية سينخفض

الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار مما يولد انخفاض في الناتج، الأمر الذي يوضح العلاقة العكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد. (المعتوق، 2020، صفحة 7)

المبحث الثالث/ قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل الفقر

وفيما يأتي وصف للمتغيرات الداخلة في النموذج ويتضمن الآتي:

المتغيرات المستقلة (البطالة، التضخم، وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد)لقد أدخل المتغير (X1) الذي يشير إلى (معدل البطالة) في النموذج وترتبط البطالة" التوقف الجبري لجزء من قوة العمل في المجتمع عن العمل على الرغم من الرغبة بالعمل والقدرة عليه وبالأجر السائد ، والمتغير(X2) الذي يشير إلى (معدل التضخم) والمتغير(X3) الذي يبين (متغير سعر الصرف)، والمتغير(X4) الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقياساً للدخل ليشمل حجم المعاملات؛ إذ إنه يعد أفضل طريقة لقياس حجم السلع والخدمات النهائية، ولذلك فإنه من المتوقع إن أي تغير يحصل في عرض النقود سينعكس على هذا المتغير، نتيجةً للعلاقة الموجبة التي تربطهما، إذ إن أي زيادة في المعروض النقدي تدفع بأسعار الفائدة نحو الانخفاض الأمر الذي يعد مشجعاً للمستثمرين نحو زيادة استثماراتهم وهذا سينجم عنه زيادة في الناتج الحقيقي، ويكون الوضع معكوساً عند تخفيض عرض النقود فإنه سيدفع نحو خفض الناتج على افتراض وجود طاقات معطلة أو عدم تمتع الاقتصاد في حالة التوظف الكامل، والمتغير(X5) عرض النقد وبيان مدى تأثيرها في كل متغير ومعرفة أي من هذه المقاييس أكثر تأثيراً ،والمتغيرات التابعة وتشتمل على: المتغير(Y) معدل الفقر.

أولا: تـقدير انموذج (ARDL)

1- اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller test)

طور كل من Fuller& Dicey اختبار لتحليل السلاسل الزمنية من أجل تفادي سلبيات اختبار ديكي فولر البسيط المتمثل بعدم الاخذ بنظر الاعتبار (مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي) ، وبوجود هذه المشكلة فأنه يمكن استعمال اختبار ديكي فولر (ADF) (لتصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي) عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع المتباطئ، ويعتمد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة بشكل أساس على تقدير النماذج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال تحديد درجة تكاملها باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، ويعد من اشهر الاختبارات المستعملة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ويعتمد هذا الاختبار على صيغة للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية او عدم استقراره عن طريق عدم احتواء هذه الصيغة على الحد الثابت والاتجاه الزمن (حسن، 2013، صفحة 180)

$$\Delta Yt = \boldsymbol{\lambda}\, Y_{t-1} + Ut \quad \text{.....(1)}$$

ويتم اختبار السلسلة الزمنية وفق اختبار(ADF) في مستواها فإذا كانت قيمة (P-Value) أكبر من (5%)،فيعني ذلك عدم معنوية المعلمة والسلسلة غير مستقرة عند المستوى ،وبهذا سوف يتم اخذ الفرق الأول للسلسلة فإذا حققت السلسلة السكون،

عندئذ تصبح السلسلة متكاملة عند الفرق الأول، أما إذا كانت غير مستقرة عند الفرق الأول فسيتم اخذ الفروق من درجة أعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة، وهنا ينبغي ان تكون قيمة (P-Value)أقل من (5%) ،لنحكم على السلسلة الزمنية بأنها مستقرة.

وتم استعمال اختبار ديكي –فولر الموسع لمتغيرات الدراسة وذلك من أجل معرفة استقراريه السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات من حيث امتلكها لجذر الوحدة عند المستوى والفروق، حيث جدول (1) يبين ان اختبار جذر الوحدة لمتغير البطالة مستقر عند المستوى وذلك لأن مطلق قيمة اختبار T أكبر من مطلق القيمة الجدولية عند 5%

جدول (1) اختبار جذر الوحدة لمتغير البطالة

Null Hypothesis: D(UNEMPLY) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-6.954114
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

المصدر: من عمل الباحثين

ويبين الجدول أن متغير البطالة مستقر عند الفرق الأول بوجود القاطع والاتجاه، وذلك لان مطلق قيمة اختبار T أكبر من مطلق القيمة الجدولية عند 5%

جدول (2) اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل التضخم

Null Hypothesis: D(INFLATION_RATE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-7.275404
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

المصدر: من عمل الباحثين

ويبين أن متغير معدل التضخم مستقر عند الفرق الأول وذلك لان مطلق قيمة اختبار T أكبر من مطلق القيمة الجدولية عند (5%)

جدول (3) اختبار جذر الوحدة لمتغير سعر صرف السوق

Null Hypothesis: D(MARKET EXCHANGE RATE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-3.400140
Test critical values:	1% level	-3.770000
	5% level	-3.190000
	10% level	-2.890000

المصدر: من عمل الباحثين.

ويبين أن متغير معدل سعر صرف السوق مستقر عند الفرق الأول، وذلك لأن مطلق قيمة اختبار T أكبر من مطلق القيمة الجدولية عند 5%

جدول (4) اختبار جذر الوحدة لمتغير سعر صرف السوق

Null Hypothesis: D(GPD) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)		
		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-4.489084
Test critical values:	1% level	-2.728252
	5% level	-1.966270
	10% level	-1.605026

المصدر: من عمل الباحثين.

يبين ان متغير معدل سعر صرف السوق مستقر عند الفرق الأول وذلك لان مطلق قيمة اختبار T أكبر من مطلق القيمة الجدولية عند(5%)

2- اختبار التكامل المشترك cointegration Test

يعرف مفهوم التكامل المشترك على أنه نوع من التصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر،إذ تؤدي التقلبات في أحدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تحميل قيمها المناظرة عبر الزمن، ومن أجل أن يكون التفسير الاقتصادي للفرضية التي تنص على وجود العلاقة السببية (مهما كان اتجاهها) بين متغيرين مقبولا، لابد من أن تكون البيانات لهذه المتغيرات متكاملة (Integrated)من درجة واحدة، وهذا يعني أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين (X_t، Y_t)تكون معنوية في الحالة التي يكون فيها حد الخطأ المقدر (Error term)ساكن عند الدرجة صفر (0)I ولا يعاني من جذر الوحدة ، وبعد أن تم التحقق من أن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الأساسية بأنها ساكنة باستعمال(اختبار ديكي فولر الموسع ADF) فأن هذا التوصيف للعلاقة طويلة الأجل يتطلب اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الأساسية الداخلة في النموذج.

أن أهم اختبارات التكامل المشترك هي (اختبار انجل جرانجر واختبار جوهانسون جيسيليوس واختبار نموذج ARDL) ، وأن اختبار جوهانسن الذي اقترحه (Johansen and Juselius 1990) و (Johansen 1991) يستعمل عندما يزيد عدد المتغيرات عن متغيرين أو حتى عندما يكون عددهما اثنين.، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح (Johansen) اختبارين إحصائيين:

- اختبار الأثرtrace λ (trace test)؛ إذ يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك تكون أقل من او تساوي العدد r (r≤n) مقابل الفريضة البديلة بأن عدد المتجهات يساوي (r=n) على نحو الصيغة التالية:-

$$\lambda_{\text{Trace}}(\text{r}) = -T \sum_{i=r+1}^{n} I_n\,(\text{r}1 - \lambda)$$

و تمثل (λ)خصائص الجذور للمتغيرات التي يمكن الحصول عليها من عملية التقدير .

- اختبار القيمة المميزة العظمى (maximum Eigen values test) ،ويتم اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي العدد r(n=r)، مقابل الفرضية البديلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي (n=r+1)وتحسب بالصيغة التالية:-

$$\lambda_{max}(\text{r}) = -TI_n(1 - \lambda\,\text{r} + 1)$$

ولغرض اختبار فرضية العدم للاختبارين (λ_{Trace}) و(λ_{max}) نقوم بمقارنة قيمها المحتسبة مع القيم الحرجة التي قدمها جوهانسون وجيسيليوس ، فإذا كانت قيمة الاختبار أكبر من القيمة.

وعلى هذا الأساس تم استعمال نموذج ARDL في التقدير بحيث كانت النتائج كما يأتي:

- اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعالم المقدرة:

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستعملة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استعمال اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بالنسبة لنموذج (ARDL) إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) (CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون هذه المعاملات مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى، والشكلين التاليين يبينان هذا الاختبار:

الشكل (1) اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعالم المقدرة

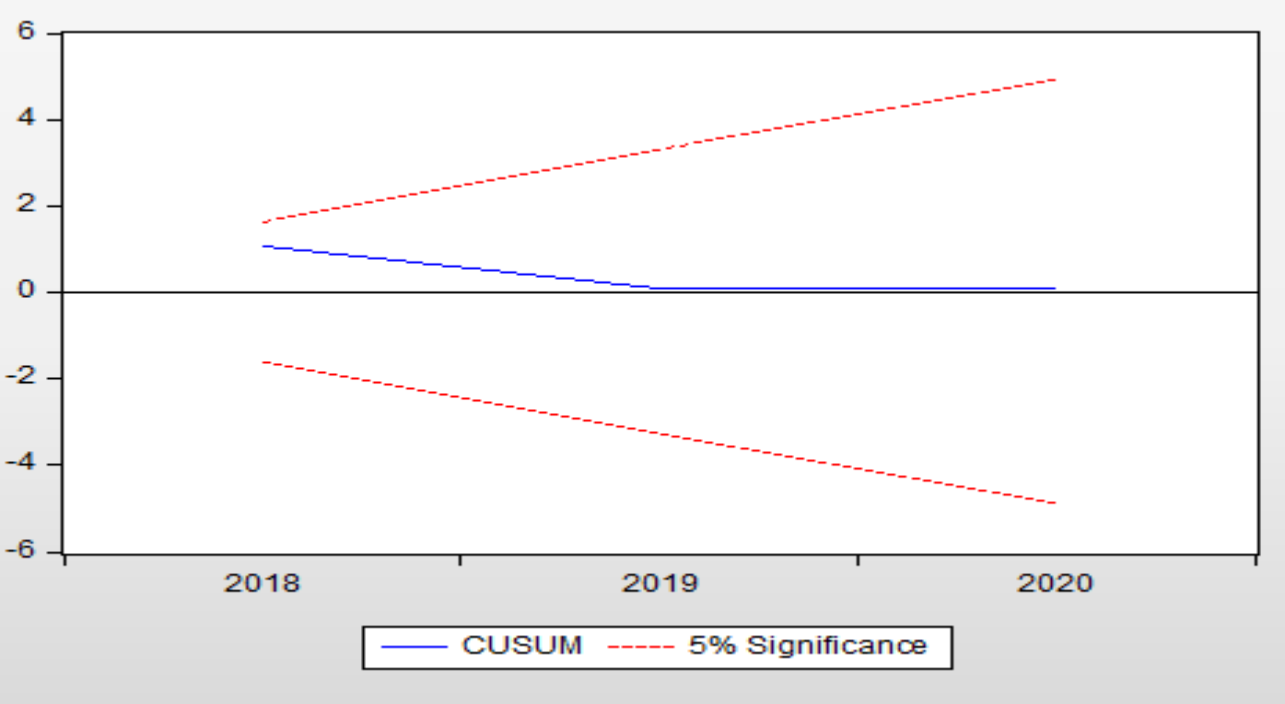

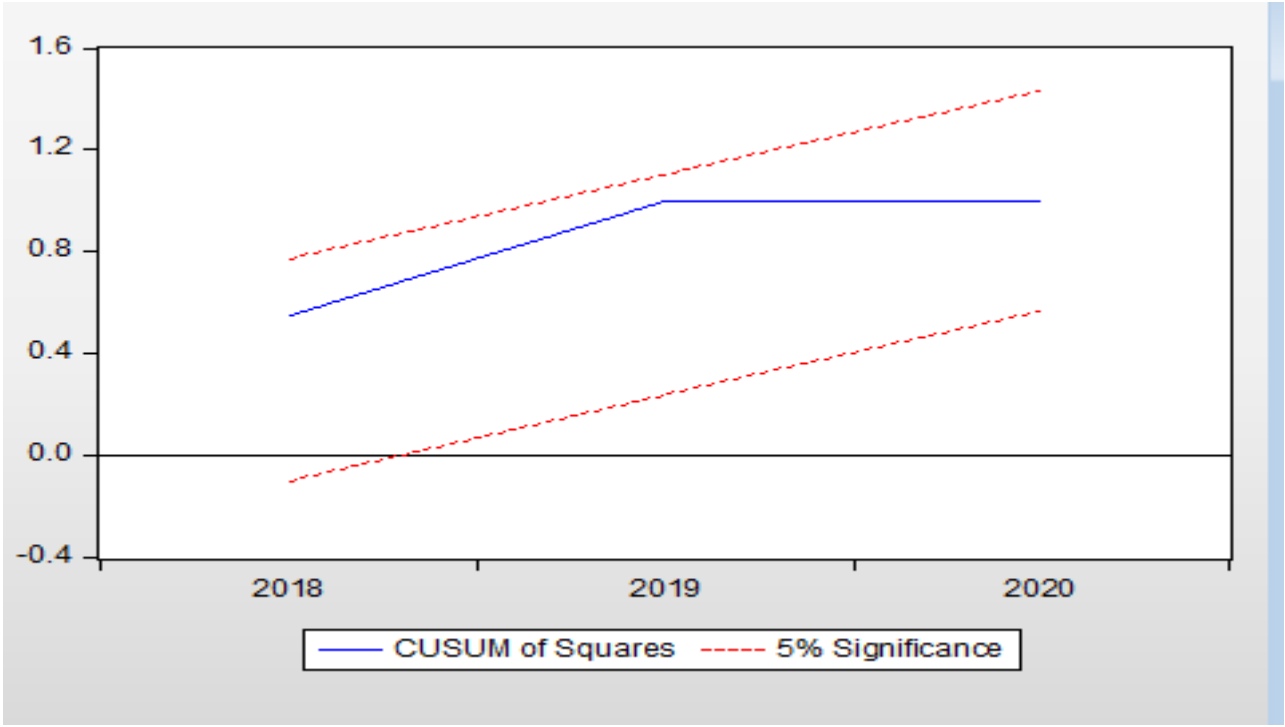

المصدر: من عمل الباحثين.

يلاحظ من الشكلين أعلاه أن احصاء الاختبارين يقعان داخل حدود الثقة ومن ثم فإن النموذج المقدر تمتاز معاملاته بالاستقرارية الهيكلية.

جدول (5) اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعالم المقدرة

X5	X41	X3	X21	X11	Y1	
65529.85	0.005666	1274.218	-0.146949	0.090873	0.076876	Mean
75466.00	0.257560	1217.000	-0.492640	0.279840	0.125410	Median
105556.8	2.339590	1478.000	2.130000	2.190000	1.847990	Maximum
12254.00	-1.466660	1180.000	-2.130000	-1.634060	-1.865570	Minimum
32771.44	0.963941	112.2114	1.107583	1.032041	0.991180	Std. Dev.
-0.455162	0.366960	1.098612	0.267210	0.110401	-0.064148	Skewness

1.672919	3.239824	2.410895	2.590143	2.403518	2.449444	Kurtosis
1.834465	0.422275	3.665509	0.321291	0.286552	0.226363	Jarque-Bera
0.399623	0.809663	0.159972	0.851594	0.866515	0.892988	Probability
1114008.	0.096320	21661.70	-2.498130	1.544840	1.306900	Sum
1.72E+10	14.86690	201462.5	19.62783	17.04175	15.71900	Sum Sq. Dev.
17	17	17	17	17	17	Observations

المصدر: من عمل الباحثين

- **اختبار استقرارية البواقي:**

يبين الشكل التالي اختبار دالة الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي:

الشكل(2) اختبار استقرارية البواقي:

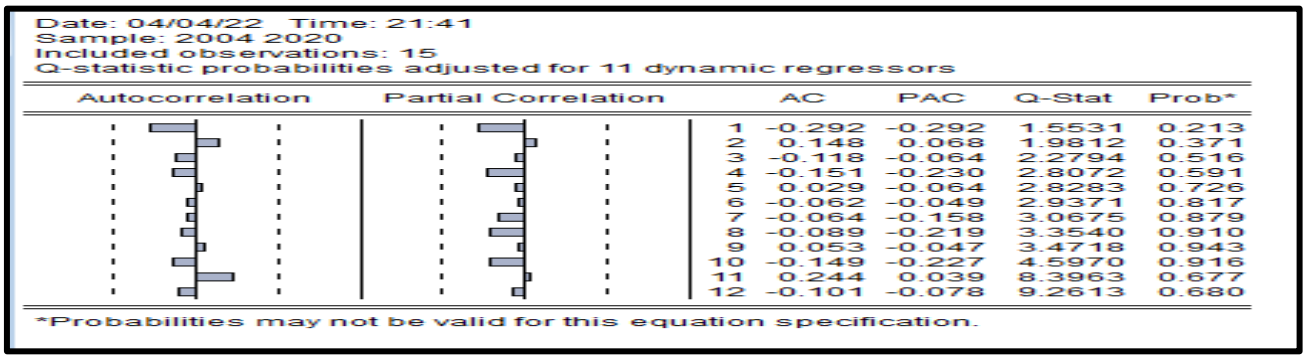

يلاحظ من الشكل أعلاه ان جميع النتوءات تقع داخل حدود الثقة ومن ثم فان البواقي تمتاز بالاسقرارية.

- **اختبار تجانس تباين الاخطاء:**

يبين الجدول (6) اختبار براتش- باكان كودفري للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين:

الجدول (6) اختبار براتش- باكان كودفري للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.141163	Prob. F(11,3)	0.9936
Obs*R-squared	5.115958	Prob. Chi-Square(11)	0.9254
Scaled explained SS	0.462495	Prob. Chi-Square(11)	1.0000

من الجدول أعلاه يلاحظ بان القيم الاحتمالية لاختبار براتش باكان كودفري أكبر من مستوى المعنوية 5% ومن ثم، قبول فرضية العدم القائلة بانه هنالك تجانس في التباين للأخطاء.

- **اختبار منهج الحدود للكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل:**

يوضح الجدول (7) التالي اختبار F وفق منهج الحدود، للكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل:

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.623881	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

من الجدول أعلاه يلاحظ بان قيمة F المحسوبة أكبر من الحدود العليا للقيم الجدولية، وهذا دليل على أن هنالك إمكانية تصحيح أخطاء الأجل القصير على المدى الطويل، أي أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة النموذج المقدر:

جدول(8) المتغيرات الاقتصادية ونس التفسير في معدل الفقر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X11	0.832377	0.006203	1.677492	0.0920
D(X21)	0.245356	0.661022	0.001177	0.0352
D(X3)	0.006877	0.004759	1.445066	0.0442
D(X41)	-0.871454	0.006908	7.439318	0.0926
D(X5)	-0.070000	7.15E-05	5.005321	0.0061
C	1.371396	0.495698	2.766594	0.0698

إن زيادة معدل البطالة بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في معدل الفقر بنسبة (83%)وان زيادة الفرق الأول لمتغير التضخم بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في معل البطالة بنسبة (24.5%)، وأن زيادة الفرق الأول لمتغير التضخم بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في معدل الفقر بنسبة 0.687 ، وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض بمعدل الفقر بنسبة (87%)

كما أن النموذج المقدر معنوي بسبب كون القيمة الاحتمالية لاختبار F أقل من مستوى المعنوية 5%، وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر قد بلغت 79.59% وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة (معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي التضخم سعر الصرف عرض النقد) يفسرون حوالي 79.59% من التغيرات الحاصلة في معدل الفقر. وكما موضح بالشكل الآتي:

جدول(9) المتغيرات المفسرة (معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي التضخم سعر الصرف عرض النقد) والتغيرات الحاصلة في معدل الفقر

R-squared	0.795965	Mean dependent var	-0.042977
Adjusted R-squared	0.778345	S.D. dependent var	1.053964
S.E. of regression	1.028447	Akaike info criterion	2.884539
Sum squared resid	3.173110	Schwarz criterion	3.450979
Log likelihood	-9.634044	Hannan-Quinn criter.	2.878505
F-statistic	15.06394	Durbin-Watson stat	2.523490
Prob(F-statistic)	0.005660		

المصدر من عمل الباحثين.

المبحث الثالث/ رؤى ومعالجات لتخفيض معدلات الفقر في العراق

اولاً: التحديات

إن الانتشار السريع للتكنولوجيا الحديثة وكفاءة الإنتاج ، وعدم مواكبة العراق لهذه التغيرات التكنولوجية، أدت إلى ازدياد حدة الفجوة الرقمية التي ترادف الفقر والضعف والتهميش للدول التي لم تستند إليها.

إن ارتفاع معدلات البطالة يدفع باتجاه طردي إلى ازدياد معدلات الفقر، وبما إن العمل هو عنصر رئيس لدخل الأشخاص، لذا سيزداد الفقر مع البطالة بشكل تلقائي، ويعد الفقر في العراق مشكلة تمتد لسنوات ليست بالقصيرة منذ عام 2003، نتيجة تردي الأوضاع في العراق وانتشار الفساد الممنهج لمعالجة الفقر في العراق لابد ان ترتكز إلى عدة محاور هي: (الاونكتاد، 2017، صفحة 7)

وفي ظل الأوضاع غير الطبيعية نلحظ تذبذب نسبة الفقر في العراق وبشكل غير مسبوق؛ إذ انخفضت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني من 22.4% في سنة 2007 إلى 18.9% في 2012 (انخفاض بنسبة 16%)، وفي سنة 2014 ارتفعت نسبة الفقر حتى بلغت 22.5%، ثم عادت وانخفضت في سنة 2018 حتى بلغت 20.5% ويعدُّ انخفاض طفيف، ومع انخفاض نسبة الفقر في عام 2018 مقارنة بسنة 2007، إلا أن عدد الفقراء لم ينخفض، بل ارتفع من 6.6 مليون فقير سنة 2007 إلى

7.4 مليون فقير سنة 2018، وذلك لارتفاع معدل النمو السكاني بين الناس عامة والفقراء خاصة، وبحسب التقديرات الرسمية التي صدرت عن وزارة التخطيط منذ سنة 2008، كانت المحافظات الأكثر فقرا وبطالة وحرمانا هي المحافظات الجنوبية، وقد عرفت معدلات البطالة الأعلى، ففي محافظات الجنوب ميسان، المثنى، القادسية، البصرة، وذي قار، توجد أعلى معدلات الفقر، إذ وصل الفقر فيها إلى 34.6% سنة 2007، وانخفض على نحو طفيف إلى31.6% سنة 2018 وهنا نستحضر خصائص وأسباب حدوث الفقر في العراق، إذ أشارت تحليلات الفقر، من 2007 إلى 2018 إلى الاتي:- (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2018)

1- إن ما يميز الفقر في العراق هو الفقر المتعدد الأبعاد ففضلاً عن تدني مستوى الدخل واقتراب نسبة كبيرة من السكان من خط الفقر توجد عوامل شتى تسهم في الحرمان الذي يعانيه الفقراء، منها: الافتقار إلى كل من التعليم، والصحة، والسكن، والتمكين، والعمل، والأمان الشخصي، وعوامل أخرى. (العبيدي، 2012، صفحة 101)

2- ان غياب التقنيات الرقمية والابتكار قدرة هائلة على الإسهام في نشر هذه الأبعاد المتعددة للفقر من خلال تدني المؤشرات الرئيسة والفرعية للتكنولوجيا في العراق، لأن العلم والتكنولوجيا والابتكار يوفر فرص العمل، ويعزز تقديم الخدمات العامة الأساسية في أسواق العمل، ويمكن قطاعات المجتمع المهمشة.

3- يعاني العراق من ارتفاع الابعاد المتعددة للفقر نتيجة قصور البنى التحتية كالطرق والكهرباء وارتفاع كلف التقنيات التكنولوجية، التي تمثل الوسائل الرئيسية للاتصال بالمناطق الحضرية وما تولده من إمكانية توفير العناية الصحية والتعليم، فضلا عن قدرتهم على الوصول إلى الأسواق.

4- تدني نظم الاتصال والمعلومات لاسيما نشر التغطية الهاتفية المتنقلة في المناطق الريفية وانخفاض الاستثمار في نظم الطاقة اللامركزية والمتجددة داخل العراق وتقلل بذلك فرصا جديدة للعمل والخدمات في الأسواق الريفية مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر متعدد الأبعاد.

5- تدني مستويات التعليم والتدريب وهناك تباين بين الريف والحضر في مجال التعليم حيث نسبة الملتحقين بالتعليم في الحضر تفوق نسبة المتعلمين في الريف، وهذا يبين ضعف التطورات في مجال التعليم في العراق وهو مؤشر ضعيف لتوجه البلد صوب الاقتصاد الرقمي مما يعيق الأفراد للدخول للسوق الرقمية وزيادة نسبة الفقر متعدد الأبعاد. (الحميري، 2015، صفحة 99)

ثانياً: الفرص

تعد المحاور الآتية مولدة للفرص في معالجة الفقر ومنها : محور التعليم والسكن والصحة ، وشبكات الأمان الاجتماعي، وتوفير المواد الغذائية من السلع الضرورية للفقراء والعمل على ورفع سقف الإعانات الاجتماعية وينجز ذلك وفق الخطط والبرامج مع التنسيق ضمن إطار أهداف وسياسات التنمية والنمو الاقتصادي لتضمن جانب النمو الاقتصادي وتشبع حاجات المواطن المعيشية بشكل متناسق، فتعد قضية إنجاز أهداف الاستراتيجية من خلال الوزارات المعنية على أن تُنشأ مؤسسة أو هيئة رسمية تعنى بشؤون الفقر والفقراء؛ وأن تنفذ تلك الأهداف تحت إشراف وإدارة مباشرة من لدن تلك المؤسسة ، من أجل

ضمان تجاوز الاخطاء التي تحدث اثناء عملية التنفيذ تلك الأهداف من قبل تلك المؤسسات ، كما يتم التركيز على أمور عديدة وأخذها بنظر الاعتبار من أجل إنجاح استراتيجية وطنية متكاملة تعمل على معالجة الفقر والبطالة ، والأمية وتحسين المستوى الصحي من خلال الآتي: (حمادي، 2015، الصفحات 172-173)

1- شمول الخطط والسياسات التنموية على أهداف ومتطلبات تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية عبر اشباع الحاجات الأساسية، والعمل على معالجة أسباب الفقر من خلال التشريعات والقوانين من لدن المؤسسات والوزارات، بما يحافظ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والاستفادة المتوازنة من المنافع والخدمات ومحاربة الفساد ومصادر الدخل غير المشروع .(القطيط،2020، 3)
2- توفير شبكات أمان اجتماعي فعالة تعمل على تقديم القروض والمنح للمشاريع الفردية الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما الإنتاجية منها، والعمل على تنفيذ برنامج لمنح الإعانات الطارئة للأسر الفقيرة في حالات المرض والوفاة والكوارث وكذلك برنامج لمساعدة الطلبة الفقراء للاستمرار في مرحلة الدراسة، شمول المعاقين والارامل والأيتام وذوي الشهداء، العمل على رفع سقف الإعانة الاجتماعية للأفراد إلى ما فوق خط الفقر من أجل تخفيض معدلات الفقر .
3- الاستمرار بقياس الفقر وتوفير البيانات والمعلومات للأفراد والاسر الفقيرة من خلال مؤسسة رسمية تعنى بشؤون الفقر تعمل على توفير البحوث والمسوح وإعداد الخطط وتنفيذها بصورة دورية على أن تكون مؤسسة مستقلة عن الإدارة والموازنة المالية، من أجل انجاح استراتيجيات الحد من الفقر .
4- الاهتمام بسوق العمل والسعي إلى تطوير قوة العمل عبر التدريب والتأهيل لكي نستطيع الحصول على أكبر قدر من الإنتاجية واعلى أجراً للعامل، والعمل على دمج الفقراء في سوق العمل، وأن تكن لهم الأولوية في الحصول على العمل المناسب .
5- التركيز على القطاع الزراعي في العراق؛ لغرض توفير المواد الغذائية وخاصة الأساسية منها، لأن العراق يمتلك من الخبرات والأيدي العاملة والاراضي الزراعية ومصادر المياه، من أجل تقليل الاعتماد على استبراد تلك المواد وتحميل الموازنة عباً كبيرا والعمل على الاستفادة من الفائض باتجاه القطاعات الخدمية .
6- التركيز الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية في العراق من أجل السيطرة على الفساد المالي والإداري، لاسيما في الخطط والبرامج الموجهة للحد من الفقر.

الاستنتاجات

1- إن زيادة معدل البطالة بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في معدل الفقر بنسبة (83%)وان زيادة الفرق الأول لمتغير التضخم بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في معل البطالة بنسبة (24.5%) وأن زيادة الفرق الأول لمتغير التضخم بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في معدل الفقر بنسبة 0.687 وان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض بمعدل الفقر بنسبة (87%).
2- تبنت الحكومة العراقية بعد عام 2003 استراتيجيتين للحد من الفقر في العراق وكانت الاستراتيجية الأولى من عام 2010-2014 تركز على ضمان الامن والاستقرار ، وضمان الحكم الرشيد ، وضمان عدالة التوزيع ، وتنويع مصادر الدخل ، وكانت الخطة الثانية تسير بنفس المهام للمدة 2015-2019 الا انهما لم يحققا تلك الأهداف لما شهده العراق من احداث سياسية واقتصادية وامنية جسيمة زاد على اثرها عدد الفقراء وافرزت مناطق جديدة بحاجة إلى دعم ، وأدت الاحداث إلى

توقف هذه الاستراتيجية لعدة أمور منها عدم الاستقرار السياسي والفساد المالي والاداري والمحسوبية وغياب ركائز الحكم الرشيد ما أدى إلى عدم كفاءة وفاعلية الاجهزة الحكومية ومن ثم ضعف نوعية الخدمات التي تقدمها للمواطنين ،الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للتمويل وبما انه معرض للتقلبات الاسعار العالمية وانخفاض اسعار النفط من أعلى مستوى بلغه (110$) عام 2013 إلى (40$) بين عامي 2015 -2016 ، ادى إلى حصول عجز في الموازنة العام ادت إلى عرقلة تلك الخطط التنمويةK تهديد امن الانسان العراقي بسبب حالات العنف والتفجيرات الأرهابية التي تطال حياة المدنيين فضلا عن تدهور الوضع الامني لعدد من المحافظات بسبب العمليات الارهابية ما يسمى (بداعش الارهابي) ، كذلك انتشار فايروس كورونا في معظم دول العالم ومن ضمنها العراق خلال 2019-2020 فرض العراق إجراءات للحد من تفشي فيروس كورونا تمثلت بفرض حظر للتجوال جزئي وشامل، وإغلاق المطارات والحدود وإيقاف عمليات التبادل التجاري في المعابر، وإغلاق الكثير من المصانع والمعامل والشركات، وتعطيل الدوام في المؤسسات الحكومية، وإغلاق الأسواق ، وكل تلك العوامل مجتمعة ادت إلى تعميق نسبة الفقر إلى (31%) ويقال (40%) حيث بات 40 في المئة من السكان البالغ عددهم 40 مليونا، يعدون فقراء على وفق البنك الدولي. وارتفاع معدل البطالة إلى (1،22%) في عام 2020 .

3- إن النموذج المقدر معنوي بسبب أن القيمة الاحتمالية لاختبار F أقل من مستوى المعنوية 5% وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر قد بلغت 79.59% وهذا يعني أن المتغيرات المفسرة (معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي التضخم سعر الصرف عرض النقد) يفسرون حوالي 79.59% من التغيرات الحاصلة في معدل الفقر.
4- يعد الفقر في العراق مشكلة تمتد لسنوات؛ إذ ظهرتْ بشكل ممتد منذ عام 2003، نتيجة تردي الأوضاع في العراق وانتشار الفساد الممنهج في العراق.
5- يعاني العراق من مشكلة التضخم ، وكلما زاد التضخم كلما أثر بشكل سلبي ليس على مستوى النشاط الاقتصادي فحسب بل يمتد إلى المستوى السياسي والاجتماعي؛ بسبب انخفاض مستويات المعيشة وعدم قدرة الدولة على الانفاق على الخدمات العامة ، وعجز الموازنة باستعمال الدين العام يمثل نفقات اضافية في الموازنة العامة للدولة وذلك بسبب زيادة اعباء خدمة الدين، فضلاً عن زيادة عجز الموازنة كنتيجة لزيادة الانفاق العام بمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، وبذلك يستمر الدين العام بالزيادة
6- تدني مستويات التعليم والتدريب وتباين بين الريف والحضر في مجال التعليم مما أثر على نسبة الملتحقين بالتعليم في الحضر عما هو موجود في الريف، وهذا يبين ضعف التطورات في مجال التعليم في العراق وهو مؤشر ضعيف لتوجه البلد صوب الاقتصاد الرقمي مما يعيق الأفراد للدخول للسوق الرقمية وزيادة نسبة الفقر.
7- هشاشة وريعية الاقتصاد العراقي وانه اقتصاد معرض للانهيار تحت أي أزمة تحدث، ما انعكس ذلك على ضعف العدالة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة الاجمالية لأكثر من 40% وتجاوزت معدلات الفقر 31% وشيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري، فقد أدرج العراق ضمن (20) دولة الأكثر فساداً في العالم فضلاً عن التعدي على حقوق الاجيال القادمة عبر تحميلهم عبء سداد الديون البالغ نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي (79%) وبذلك تجاوزت الحدود الآمنة .

التوصيات:

1- زيادة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للعراق مما يُولد وظائف للقطاع الخاص بسبب ارتباطه بشكل مباشر بالإنفاق الحكومي، ويكون للأنفاق الاستثماري الحكومي آثار مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، الأمر الذي يترتب عليه تشغيل المزيد من الأيدي العاملة وفرص عمل أكثر، مما يزيد من احتمالية تحسن المستوى المعاشي لعدد من الأفراد في المجتمع وعلى نحو يقوض من الفقر فيه.

2- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي؛ لأن تغيير سعر الصرف عند حصول الصدمات النفطية سيعمل على فقدان الأفراد ثقتهم بالدينار، فضلاً عن زيادة التوقعات التضخمية، ومن ثم تآكل دخول الطبقات المتوسطة والفقيرة بفعل التضخم وخاصة فئة محدودي الدخل.

3- تنويع هيكل الصادرات عن طريق آليات واستراتيجيات اقتصادية فاعلة تلائم بيئة الاقتصاد العراقي، وعلى نحو يقلل من الاعتماد على النفط.

4- دعم الاستثمارات التنموية، وتنشيط الاقتصاد العراقي، وبما يسهم في تحسين المستوى المعاشي، والتخفيف من تداعيات الفقر.

5- التأكيد على تهيئة الظروف للتحول إلى سعر صرف أكثر مرونة، خاصة بعد تحسن الظروف الامنية والسياسية في البلاد، إذ تصبح حركة رأس المال أمراً واقعاً لتحفيز الاستثمار الاجنبي، وبذلك يكون الاختيار أمام السلطة النقدية بين استقلالية السياسة النقدية وثبات سعر الصرف.

6- شمول الخطط والسياسات التنموية على أهداف ومتطلبات تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية عبر اشباع الحاجات الأساسية، والعمل على معالجة أسباب الفقر من خلال التشريعات والقوانين من لدن المؤسسات والوزارات، بما يحافظ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والاستفادة المتوازنة من المنافع والخدمات ومحاربة الفساد ومصادر الدخل غير المشروع .

7- تعزيز آليات الإدارة الفعالة للتنمية من خلال تنمية مفاهيم الشفافية والمساءلة والنزاهة.

8- إحداث نقلة نوعية لتطوير قوة العمل الوطنية وتدريبها وتأهيلها لدعم التنمية والعدالة التنموية.

9- توفير شبكات أمان اجتماعي فعالة تعمل على تقديم القروض والمنح للمشاريع الفردية الصغيرة والمتوسطة، لاسيما الإنتاجية منها، والعمل على تنفيذ برنامج لمنح الإعانات الطارئة للأسر الفقيرة في حالات المرض والوفاة والكوارث وكذلك برنامج لمساعدة الطلبة الفقراء للاستمرار في مرحلة الدراسة، شمول المعاقين والارامل والأيتام وذوي الشهداء، العمل على رفع سقف الإعانة الاجتماعية للأفراد إلى ما فوق خط الفقر من أجل تخفيض معدلات الفقر. التركيز على الرقابة من لدن المؤسسات الرسمية في العراق من أجل السيطرة على الفساد المالي والإداري، لاسيما في الخطط والبرامج الموجهة للحد من الفقر.

10- امكانية استعمال الوفرة في العوائد النفطية (التي هدرت في سنوات سابقة لسوء التخطيط) في تمويل التنمية المستدامة وإقامة مشاريع تنموية من شانها تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي وتوليد مصدر تمويل مستدام للتنمية لتحقيق العدالة بين الاجيال عبر انشاء صناديق الثروة السيادية.

11- اعادة هيكلة نظم التعليم باتجاه التخصصات العلمية والرقمية المستجيبة لهيكل الطلب على العمل في السوق العمل الرقمي.

المراجع:

1. الآء محمد عبدالسلام المعتوق. (2020). *قياس اثر السياسة النقدية في سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 2004-2019*. جامعة البصرة ، رسالة ماجستير.

2. احمد فتحي عبد المجيد ، بشار احمد العراقي. (، العدد 42، 2008). التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر. *بحوث اقتصادية عربية*، الصفحات 70-84.

3. الاونكتاد. (2017). الحصول على الطاقة النظيفة إلى التحول أقل البلدان نموا 2017. *مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية* ، الصفحات 7-16.

4. البنك المركزي العراقي . (2018). *تقرير البنك المركزي العراقي لعام 2017*. المديرية العامة للاحصاء والابحاث .

5. باسم عبد الهادي حسن الابراهيمي. (2020). *السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص* . عمان - الاردن: مؤسسة فريدريش- أيبرت.

6. جهاد احمد نور الدين. (ابريل، 2020). دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الفقر في مصرخلال الفترة 1991إلى 2018. *مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية* ، الصفحات 123-172.

7. زينب توفيق السيد. (2015). عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي(الحالة المصرية نموذج). *بحوث اقتصادية عربية*، الصفحات 7-35.

8. سلام احمد العبيدي. (العدد 25 المجلد 8، 2012). دور برامج التنمية الريفية في تحسين اوضاع الفقراء في الريف مع اشارة للعراق. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية* ، صفحة 100.

9. سناء احمد فتوح. (2020). التعليم عن بعد : نظام تعليمي له مزأياه وعيوبه.

10. عبد اللطيف حسن شومان، وعبد الزهرة حسن. (العدد 34 والمجلد 9، 2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء . *مجلة جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد*، صفحة 180.

11. علي عبد الهادي سالم ، احمد حميد حمادي. (المجلد 7 العدد 13، 2015). تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق (والاستراتيجية الوطنية المقترحة). *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية*، الصفحات 128-177.

12. - القطيط ، جهاد صبحي ، دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني ، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 16 ، العدد 23 ، 2020 .

13. محمد عبد الحليم عمر. (2003). *الدين العام المفاهيم - المؤشرات- الآثار بالتطبيق على حالة مصر* . جامعة الازهر ، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الاسلامي.

14. مدحت ابو النصر. (2017). *التنمية المستدامة مفهومها - وابعادها - مؤشراتها* . القاهرة : الطبعة الأولى ، المجموعة العربية للتدريب والنشر .

15. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . (2020). *التعلم عن بعد مفهومه واداوته واستراتيجياته*. مركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية .

16. نوازاد عبد الرحمن الهيتي. (2009). *التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات ، دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً* . ابو ظبي: الطبعة الأولى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

17. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي. (2018). *المسح الاقتصادي والاجتماعي* . العراق .

18. وسام حاتم سلمان الحميري. (2015). *دور التنمية المستدامة في مواجهة التحديات الاقتصادية في العراق*. تكريت: رسالة ماجستير غير منشورة جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد.

ملحق(1) بيانات النموذج

السنوات	البطالة %	التضخم %	سعر الصرف السوق	الناتج المحلي	عرض النقد	معدل الفقر
2004	26.8	26.8	1462	101845.3	12254	22.4
2005	17.9	37.1	1478	103551.4	14684	22.9
2006	17.5	53.1	1463	109389.9	21080	22.3
2007	11.7	30.9	1214	111455.8	26956.1	22.5
2008	15.3	12.7	1180	120626.5	34919.7	21.2
2009	14	8.3	1185	124702.8	45437.9	20.7
2010	12	2.5	1185	132687	60386.1	22
2011	11	5.6	1217	142700.2	72178	19.6

18.9	75466	162587.5	1207	6.1	11.9	2012
15	87679	174990.2	1222	1.9	12.1	2013
22.5	90728	178951.4	1206	2.2	10.6	2014
23.4	84527.3	183616.3	1247	1.4	13.18	2015
23.2	90466.4	208932.1	1275	0.5	10.8	2016
21.9	92857	205130.1	1251	0.2	10.9	2017
20.5	95390.7	210532.9	1208	0.4	13.8	2018
21.4	103440.5	223075	1201.7	2.4	13.65	2019
22.4	105556.8	1893986	1460	2.3	13.88	2020

1- Republic of Iraq، Ministry of Planning، Poverty Alleviation Strategy in Iraq 2018-2022.

2- Ministry of Planning and Development Cooperation، Iraqi economic reports for several years، Baghdad، Department of Financial and Economic Policies.

١ -جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022.

- 2وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، تقارير الاقتصاد العراقي لعدة اعوام ، بغداد ، دائرة السياسات المالية والاقتصادية.